

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MISSION PERMANENTE  
AUPRÈS DE L'OFFICE DES NATIONS UNIES  
ET DES ORGANISATIONS INTERNATIONALES  
EN SUISSE



البعثة الدائمة  
لدى مكتب الأمم المتحدة  
والمنظمات الدولية بسويسرا

كلمة السيد إدريس الجزائري  
سفير الجزائر و الممثل الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة  
و المنظمات الدولية بسويسرا أمام مؤتمر نزع السلاح

جلسة 02 يونيو 2005

يسعدني أن أجدد دعم الوفد الجزائري التام لكم لمساعدتكم في التوصل إلى نتائج إيجابية لمؤتمرنا.

إن الجزء الثاني من دورتنا السنوية هذه ينطلق في جو يتسم بالصعوبة في إمكانية التوصل إلى نتائج إيجابية. لقد جاءت نتائج المؤتمر الإستعراضي السابع لمعاهدة حظر الإنتشار النووي الذي أسدل أشغاله في 27 مايو الفارط مخيبة لآمال المجموعة الدولية برمتها. و بالفعل و عوض أن يكون هذا المؤتمر فرصة لتعزيز المكاسب المحققة سابقا في مجال نزع السلاح النووي، فإن هذا المؤتمر لم يتخذ أية خطوة إيجابية في هذا المجال. و كما تعلمون فقد تمخض عنه مجرد تقرير إجرائي خالي من أي محتوى يعزز نظام عدم الإنتشار و نزع السلاح النووي.

وإذا أحببنا أن نتغلب على ياسنا فيجوز لنا أن نتفاءل خيرا كون المؤتمر لم يلغي المكاسب المحققة في مجال نزع السلاح النووي خلال مؤتمري إستعراض المعاهدة لسنتي 1995 و 2000، بل مجمل القرارات و الإلتزامات المتخذة لازالت قائمة.

إن مسألة نزع السلاح النووي وتخليص البشرية من هذا السلاح الفتاك تبقى أولوية الأولويات التي يتعين علينا جميعا معالجتها تعزيزا للأمن و السلم الدوليين.

إذ أن السباق نحو التسلح، لا سيما في المجال النووي يشكل مصدر قلق. و كما أقرت بذلك المجموعة الدولية بالإجماع في الوثيقة الختامية للجمعية العامة الإستثنائية لسنة 1978، فإن هذا السباق يعيق تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة و لا يتوافق مع مبادئها، خصوصا فيما يتعلق بإحترام السيادة، أو عدم اللجوء إلى إستعمال القوة أو التهديد بإستعمالها ضد الوحدة الإقليمية أو الإستقلال لأية دولة، أو الحل السلمي للنزاعات و عدم التدخل في القضايا الداخلية للدول.

لقد سجل العالم تطورا في الأسلحة النووية و إرتفاعا مذهلا للموازنات المخصصة لقطاع الدفاع. و قد حدث هذا التطور في جو يسوده وضع عقائد عسكرية تجيز إستعمال السلاح النووي بصفة أولى و كذا الإتجاه نحو عسكرة الفضاء الخارجي. هذه العوامل مدعاة للقلق العميق.

إن إستمرار و حدة هذه العناصر و عدم معالجتها بصفة جادة و فعالة، خاصة و أن مؤتمر المراجعة الأخير لم يحقق أي تطور يذكر، يزيد من قناعتنا بجدوى الوثيقة الختامية للجمعية العامة الإستثنائية المخصصة لنزع السلاح لسنة 1978. بالفعل فإن هذه الوثيقة و مخطط العمل التي تتضمنه لا تزال تشكل الإطار العملي الجاد في مجال نزع السلاح النووي. كما يعتبر قرار مؤتمر المراجعة الخامس لسنة 1995 الخاص بالمبادئ و الأهداف في مجال نزع السلاح النووي و الخطوات 13 العملية التي صادقت عليها الدول الأطراف في المعاهدة بالإجماع خلال مؤتمر المراجعة السادس لسنة 2000 بمثابة خريطة الطريق في الإتجاه الصحيح للقضاء على السلاح النووي.

و أمنيتنا أن تنتظر الدول النووية في إمكانية وضع التعهد الذي أخذته على عاتقها بصفة لا لبس فيها لأجل القضاء على أسلحتها النووية محل التنفيذ و تجسيد الإلتزامات التي أخذتها على عاتقها بموجب المادة السادسة من معاهدة حظر الإنتشار، لا سيما الخطوات 13 العملية.

إن الدرس المستخلص من مؤتمر المراجعة السابع يفيدنا بأن النظرة الأحادية لمسائل خطيرة و دقيقة بمستوى الأمن و السلم الدوليين على أساس إعتبرات أمنية وطنية لا يمكننا البتة من إيجاد حلول تفاوضية ترضي الجميع. بل زادنا يقينا و قناعة بأن الإطار المتعدد الأطراف هو الإطار الوحيد لمعالجة هذه القضايا معالجة شاملة، شافية و نهائية. وبالطبع فإن مؤتمر نزع السلاح بالنظر إلى الولاية المنوطة به هو المكان الطبيعي لمثل هذه المفاوضات.

نرجو منكم سيادة الرئيس أن تقوموا بإجراء المشاورات اللازمة مع مختلف وفود الدول الأعضاء بالمؤتمر بقصد التوصل إلى إتفاق بشأن برنامج عمل شامل و متوازن على أساس مقترح السفراء الخمس و الأفكار التي جاءت بعده و هذا لمعالجة المسائل الأربعة الرئيسية المطروحة أساسا و هي:

- نزع السلاح النووي
- ضمانات الأمن السلبية
- منع إنتاج المواد الإنشطارية طبقا لولاية المنسق الخاص المعروفة بولاية شانون
- الحد من السباق نحو التسلح في الفضاء الخارجي.

في الأخير نرجو بأن تبدي وفود الدول الأعضاء قدرا من المرونة و الإرادة السياسية للتمكين للمؤتمر من مباشرة أعماله.

و شكرا